



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الثانية والسبعون

روما 26-28 سبتمبر / أيلول 2018

حالة أسواق السلع الأساسية والتوقعات القصيرة الأجل 2016-2018

موجز

تقدم هذه الوثيقة استعراضًا موجزًا لأسواق السلع الزراعية منذ الدورة الأخيرة للجنة مشكلات السلع التي انعقدت في أكتوبر/ تشرين الأول 2016، مع تركيز على حالة السوق في عامي 2016 و 2017 والتوقعات لعام 2018.

وفقًا لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء، بعد تسجيل انخفاضات قوية في عام 2015، استمرت أسعار الغذاء الدولية في الانخفاض في عام 2016، وإن كان بوتيرة أقل. وبفضل ضعف الدولار الأمريكي، مالت الأسعار الدولية للسلع الغذائية الأساسية إلى التعافي في عام 2017، ما أدى إلى زيادة في القيمة السنوية لمؤشر أسعار الغذاء للمرة الأولى منذ عام 2011. وكان تقلب الأسعار على مدى السنتين الماضيتين منخفضاً نوعاً ما، وإن كان لا يزال أعلى إلى حد ما من المستويات التي سادت قبل أزمة أسعار 2007-2008، غير أنها ظلت مرتفعة بشكل خاص للسكر ومنتجات الألبان.

وقد تبعت الأسعار الدولية للمواد الخام ومنتجات البستنة والمنتجات الاستوائية أنماطاً متباينة على مدى السنتين الماضيتين، إذ زادت أسعار السلع (كالكطن والأبق والموز) وانخفضت أسعار سلع أخرى (كألياف جوز الهند والسيزال والسكر للفترة 2017-2018). وبشكل عام تميزت أسواق المواد الخام ومنتجات البستنة والمنتجات الاستوائية بتقلبات في الأسعار مرتفعة نسبياً.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة

إنّ اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علمًا بحالة أسواق مختلف السلع الغذائية والزراعية وآفاقها، وبحث آثارها المحتملة على الأمن الغذائي العالمي للموسم الراهن والموسم المقبل. وقد ترغب اللجنة أيضًا في:



CCP 72

MX506/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة: www.fao.org

- ◀ التأكيد على أهمية الأعمال التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق برصد وتقييم أسواق السلع والتوقعات بشأنها وإعداد التقارير عن ذلك لتحسين شفافية السوق وتمكين اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة؛
- ◀ والطلب من منظمة الأغذية والزراعة تعزيز هذه الأنشطة ودعم الأعضاء في هذا الصدد في محاولة لتحقيق المقصد 2(ب) من هدف التنمية المستدامة 2، الذي يدعو الحكومات إلى "اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن احتياطات الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها"؛
- ◀ وحث الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على مواصلة تعزيز رصد العرض والطلب والتجارة والأسعار للسلع الغذائية والزراعية وإتاحة البيانات والمعلومات عن ذلك للجمهور في الوقت المناسب.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد بوبكر بن بلحسن

أمين لجنة مشكلات السلع

البريد الإلكتروني: boubaker.benbelhassen@fao.org

بيان المحتويات

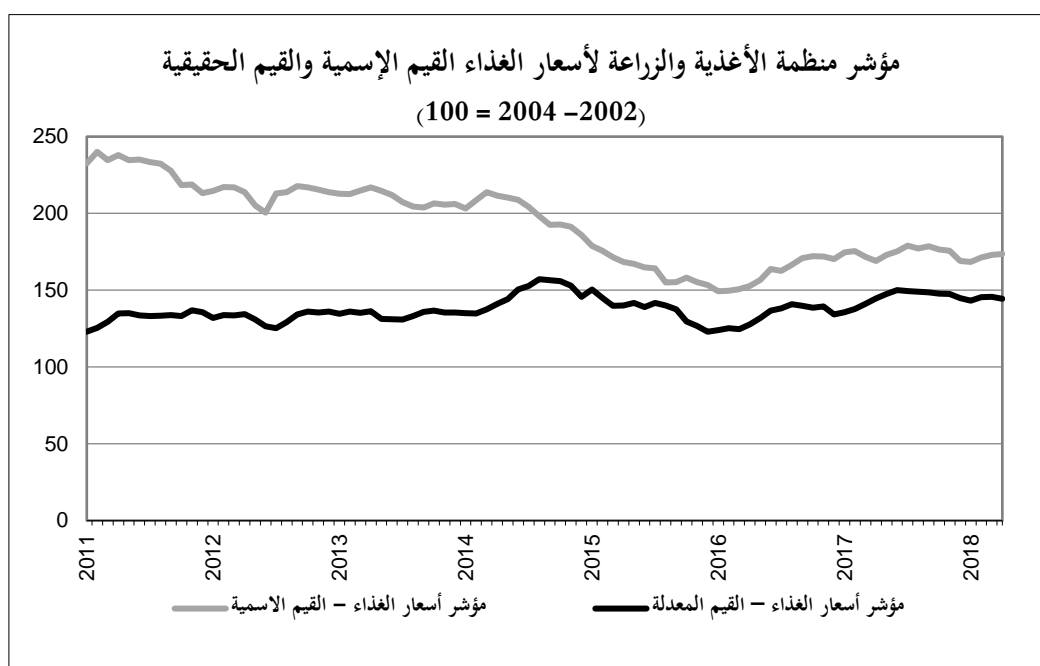
الصفحات

4	أولاً- مقدمة
7	ثانياً- السلع الغذائية الأساسية
7	ألف- الحبوب
9	باء- البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الزيتية
10	جيم- السكر
11	دال- اللحوم
12	هاء- منتجات الألبان
13	ثالثاً- المواد الخام والبستنة والمنتجات الاستوائية
13	ألف- الشاي
14	باء- البن
15	جيم- الموز
16	دال- الفاكهة الاستوائية
17	هاء- القطن
18	واو- السيزال
19	زاي- الأبق
19	حاء- ألياف جوز الهند
20	طاء- الجوت

أولاً - مقدمة

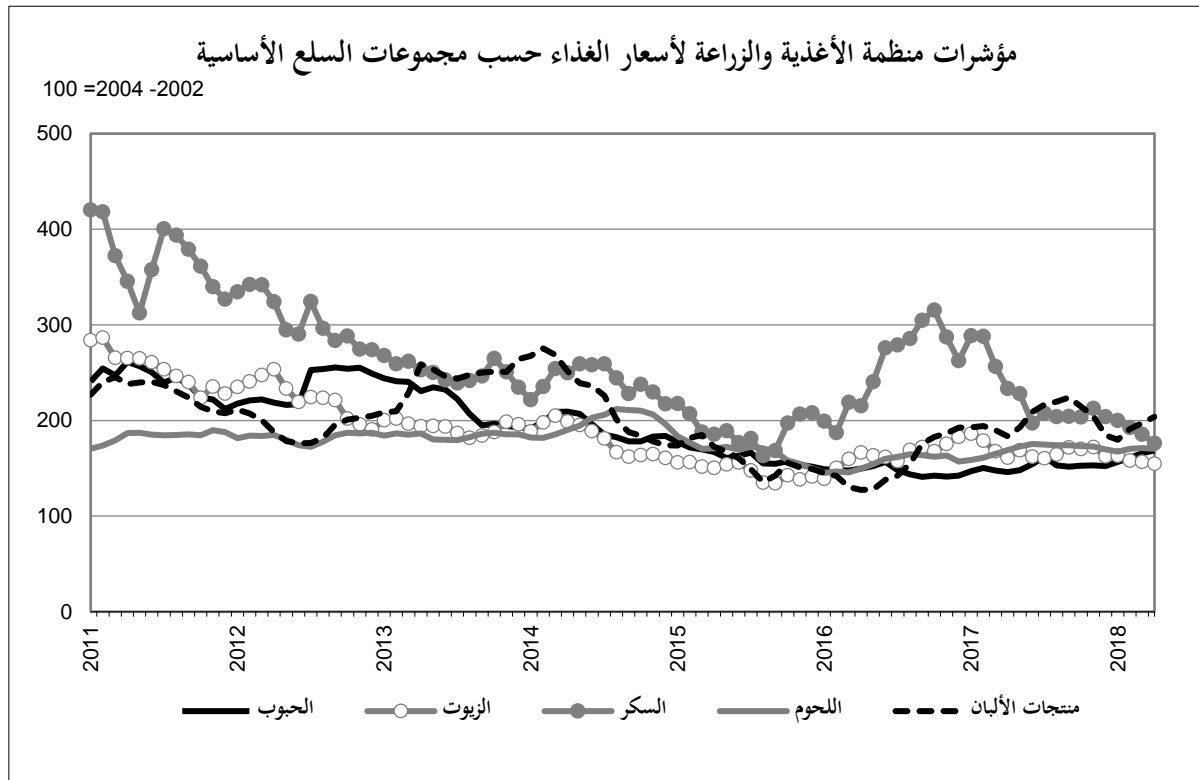
1- كما جرت العادة، تقدم هذه الورقة لمحة عامة موجزة عن الأسواق الدولية للسلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية منذ الاجتماع الأخير للجنة مشكلات السلع في عام 2016. وقد أفيد في ذلك الاجتماع أن أسعار الأغذية الدولية انخفضت في عام 2014، وخاصة في عام 2015، بالتزامن مع ازدياد قوة الدولار الأمريكي عمومًا ونمو اقتصادي عالمي مطرد وارتفاع أسعار الطاقة. وتبعت أسعار المواد الخام ومنتجات البستنة والمنتجات الاستوائية نمطًا أكثر تنوعًا، وإن كانت البيئة الاقتصادية الإيجابية قد حافظت عمومًا على الطلب العالمي على تلك المنتجات.

2- استمرت في عام 2016 نزعة الانخفاض التي هيمنت على أسعار الأغذية الدولية، ولكن بأقل مما في العامين السابقين، ما أدى إلى انخفاض المتوسط السنوي لمؤشر أسعار الغذاء بمقدار 1.5 في المائة ليصل أدنى قيمة له منذ عام 2009. وقد انتهى في عام 2017 ميل الأسعار إلى الضعف عندما تعافى مؤشر أسعار الأغذية بمقدار 8 في المائة، ما مثل أول زيادة سنوية منذ طفرة عام 2011. وبلغ متوسط المؤشر في أول خمسة أشهر من عام 2018 القيمة نفسها التي كان قد بلغها في فترة يناير/كانون الثاني - مايو/أيار 2017. ومع انخفاض معدلات التضخم، تبعت الأسعار بالقيمة الفعلية (مخفّضة بمقدار مؤشر قيمة وحدة المصنوعات الذي يتبناه البنك الدولي) نمطًا مشابهًا لنمط الأسعار الاسمية.

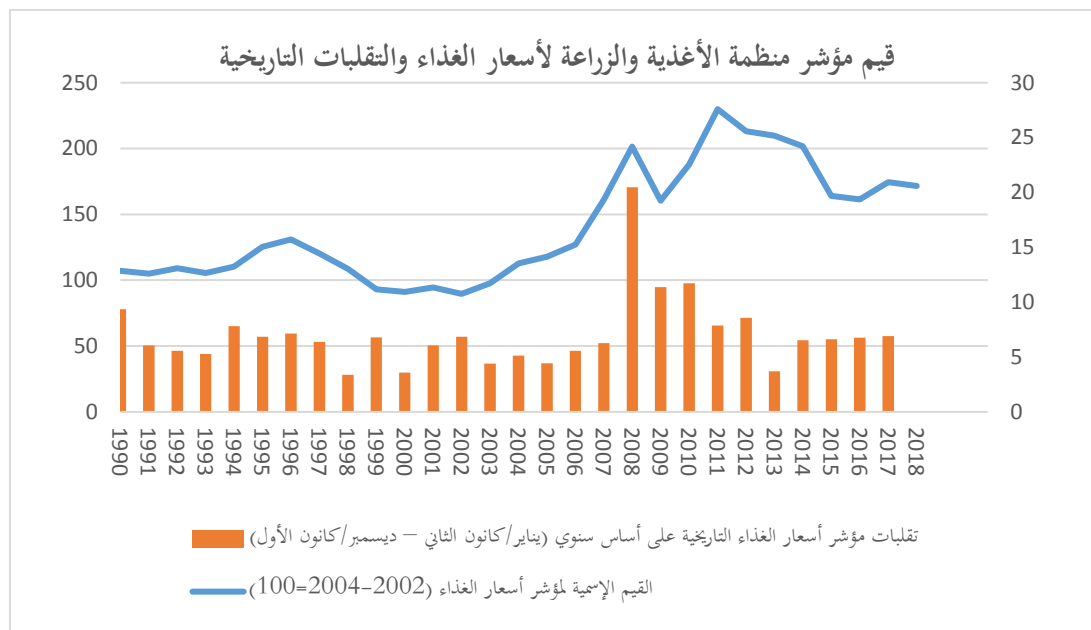


3- كانت التغيرات الإسمية في أسعار مختلف مجموعات السلع التي يغطيها مؤشر أسعار الغذاء (الحبوب والزيوت والسكر واللحوم والألبان)، كما هو متوقع، أكثر وضوحًا من تلك التي أبدتها المؤشر نفسه، إذ أن الزيادات في قطاعات عوضت الانخفاضات في قطاعات أخرى. ففي عام 2016، كان انخفاض القيمة الإسمية لمؤشر أسعار الغذاء ناجمًا عن انخفاض الأسعار في قطاعات الحبوب (-9.6 في المائة) واللحوم (-15.2 في المائة) والألبان (-28.5 في المائة)، بينما ارتفعت بقوة أسعار الزيوت (+11.4 في المائة) وخاصة السكر (+34.2 في المائة). وفي عام 2017، استمر تعافي مؤشر

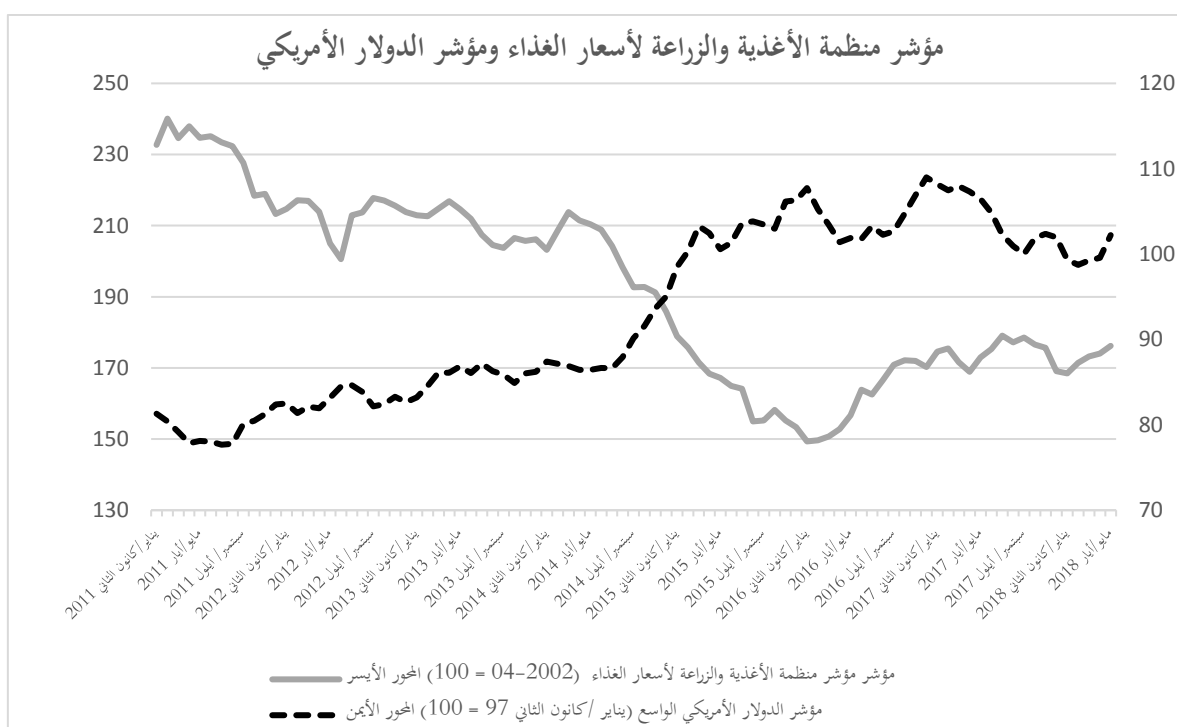
أسعار الغذاء بفضل المكاسب التي تحققت في كافة القطاعات باستثناء السكر، إذ حدثت زيادات قوية بشكل خاص في أسعار اللحوم (+8.9 في المائة) ومنتجات الألبان (+31.5 في المائة) وكذلك الحبوب (+3.2 في المائة) والزيوت (+3.1 في المائة). وفي الاتجاه المعاكس، سجلت أسعار السكر انخفاضًا بمقدار 11.2 في المائة. وقد غطى الاستقرار الظاهر في مؤشر أسعار الغذاء في يناير/كانون الثاني - مايو/أيار 2018 بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق تباينًا واسعًا في الحركات عبر القطاعات: فقد كانت أسعار الحبوب أقوى بكثير (+26 في المائة)، في حين ضعفت أسعار السكر (-24 في المائة) ومنتجات الألبان (-18 في المائة) والزيوت (-2 في المائة)، وبقيت الأسعار دون تغيير تقريبًا في حالة اللحوم.



4- في عامي 2016 و2017، كانت تقلبات مؤشر أسعار الغذاء مقدرة من قيمه الشهرية (ومحتسبة على أنها الانحراف القياسي للعائدات السنوية) ضيقة، إذ بلغ متوسطها أقل من 7 نقاط، وذلك أقل بكثير مما في عام 2008 عندما كان أكثر من 20 نقطة، وإن يكن أعلى إلى حد ما من المستويات التي كانت سائدة قبل أزمة أسعار 2007-2008. وكانت الأسعار على مستوى السلع الفردية أكثر تقلبًا عمومًا من مؤشر أسعار الغذاء، وخاصة عروض أسعار السكر التي رفعت تبايناتها الواسعة مقاييس تقلبات السلع الأساسية إلى أكثر من 39 نقطة في عام 2016 و24 نقطة في عام 2017. كما كان تقلب أسعار الألبان مرتفعًا نسبيًا، إذ وصل إلى 16 و18 نقطة في عامي 2016 و2017 على التوالي.



5- رغم أن أسعار كل قطاع من قطاعات السلع الأساسية مدفوعة أساسًا بالأساسيات الجوهريّة للسوق الخاصة به، إلا أن كون الأسعار الدولية محددة بالدولار الأمريكي يجعلها تتأثر أيضًا تأثيرًا كبيرًا بالتطورات في أسواق العملات. فوفقًا لمؤشر الدولار المعدّل بأسعار العملات الرئيسية الذي يصدره الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، مالت العملة الأمريكية إلى الضعف في النصف الأول من شهر أغسطس/آب 2016، قبل أن تستعيد قوتها في الربع الأخير من العام. وفي عام 2017، اتجهت قيمة الدولار الأمريكي في معظم الوقت إلى الانخفاض مقابل مجموعة كبيرة من العملات حتى سبتمبر/أيلول، ما أدى إلى رفع عروض الأسعار الدولية. وهكذا، يمكن أن يُعزى جزء من تعافي الأسعار الدولية للسلع في عام 2017 إلى ضعف الدولار الأمريكي.

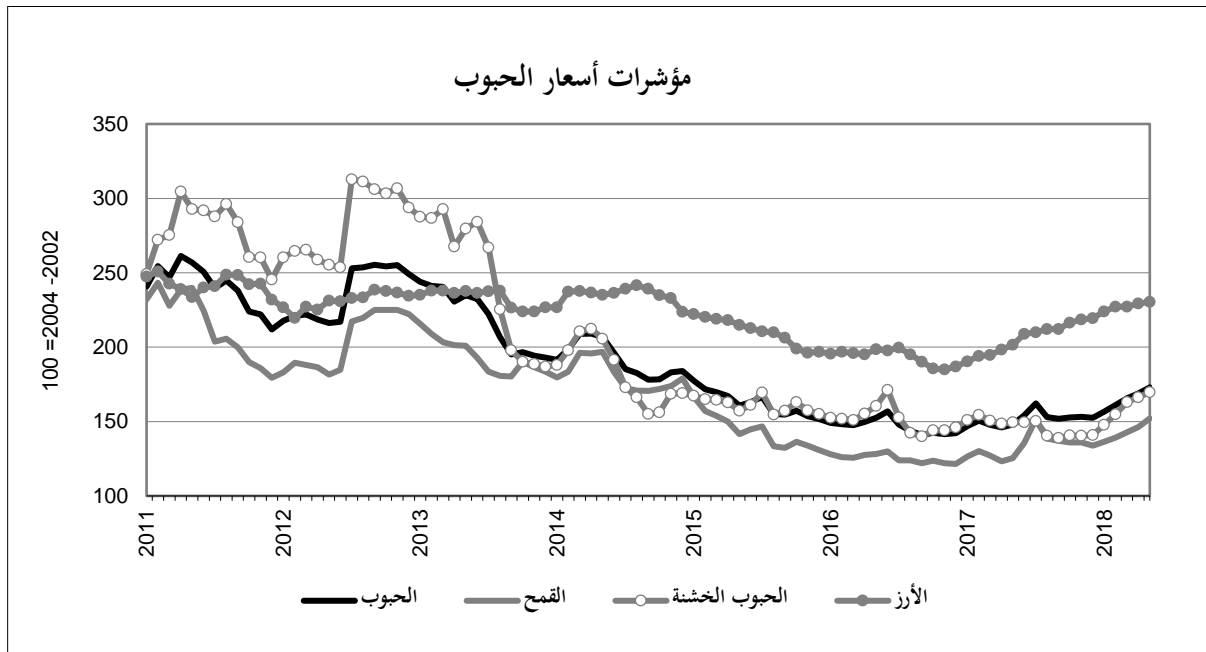


ثانياً- السلع الغذائية الأساسية

ألف- الحبوب

6- هبطت أسعار الحبوب الدولية في عام 2016، إذ خفضت إمدادات التصدير الوفيرة عروض أسعار الحبوب الرئيسية جميعها تقريباً. لكنها تعافت بعض الشيء في عام 2017 واستمرت في الارتفاع في النصف الأول من عام 2018، مسنودة بطلب قوي على الواردات وضيق إمدادات الصادرات، وخاصة الذرة.

7- بعد انكماش صغير في عام 2015، اتسع إنتاج العالم من الحبوب في عامي 2016 و2017، ليصل مستويات مرتفعة جديدة. وقد عززت سنوات متعاقبة من المحاصيل الوفيرة المخزونات العالمية من كافة الحبوب الأساسية (القمح والذرة والأرز)، ما ساعد على الحفاظ على استقرار الأسواق في كل من موسمي التسويق 2016-2017 و2017-2018. وهكذا، ظلت نسبة المخزونات إلى الاستخدامات من الحبوب، وهي مؤشر عالمي رئيسي للأمن الغذائي، مرتفعة أعلى من متوسطها لسنوات عشر. كما زادت تجارة الحبوب العالمية في الموسمين 2015-2016 و2016-2017، واستأثرت الذرة بمعظم الزيادة. وبلغت التجارة في القمح والأرز ذروتها في موسم 2016-2017، لكنها انخفضت قليلاً في موسم 2017-2018. ولم تتغير التجارة الدولية للشعير سوى قليلاً، لكن التجارة في الذرة الرفيعة انخفضت للموسم الثالث على التوالي. وتشير التوقعات المبكرة للعرض والطلب لأسواق الحبوب العالمية في موسم 2018-2019 القادم إلى استمرار حالة العرض والطلب المريحة عمومًا، رغم إمكانية ضيقها، خاصة في ما يتعلق بالذرة.



8- توسع إنتاج القمح العالمي في عام 2016 للعام الرابع على التوالي، لكن الناتج انخفض في عام 2017 في أعقاب تخفيضات كبيرة في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. وظل إجمالي مخزونات القمح يرتفع على مدى الموسمين، مدعومًا بارتفاع المخزونات في جمهورية الصين الشعبية إلى الضعف تقريبًا ومراكمتها بقدر كبير في الاتحاد الروسي. وساعدت وفرة

الصادرات على ثبات أسعار القمح الدولية في مواجهة ارتفاع الواردات، ولا سيما من جانب الهند، التي ارتفعت مشترياتها ما زاد من حجم تجارة القمح العالمية في موسم 2016-2017. وتوقف التوسع الذي استمر خمس سنوات بتقلص تجارة القمح العالمية في موسم 2017-2018، ما يعكس أساسًا انخفاض واردات عدد من البلدان الآسيوية، بما فيها الهند التي انتعش الإنتاج فيها في عام 2017. واستنادًا إلى مؤشرات مبكرة، يبدو أن الناتج العالمي من القمح سينخفض في عام 2018 للعام الثاني على التوالي، في حين تتجه تجارة القمح في موسم التسويق 2018-2019 إلى تحقيق مكسب متواضع. وعلى الرغم من الانخفاض المتوقع في الإنتاج العالمي، يتوقع أن تبقى إمدادات التصدير وفيرة وأن يتواصل ازدياد المخزونات، خاصة في الصين.

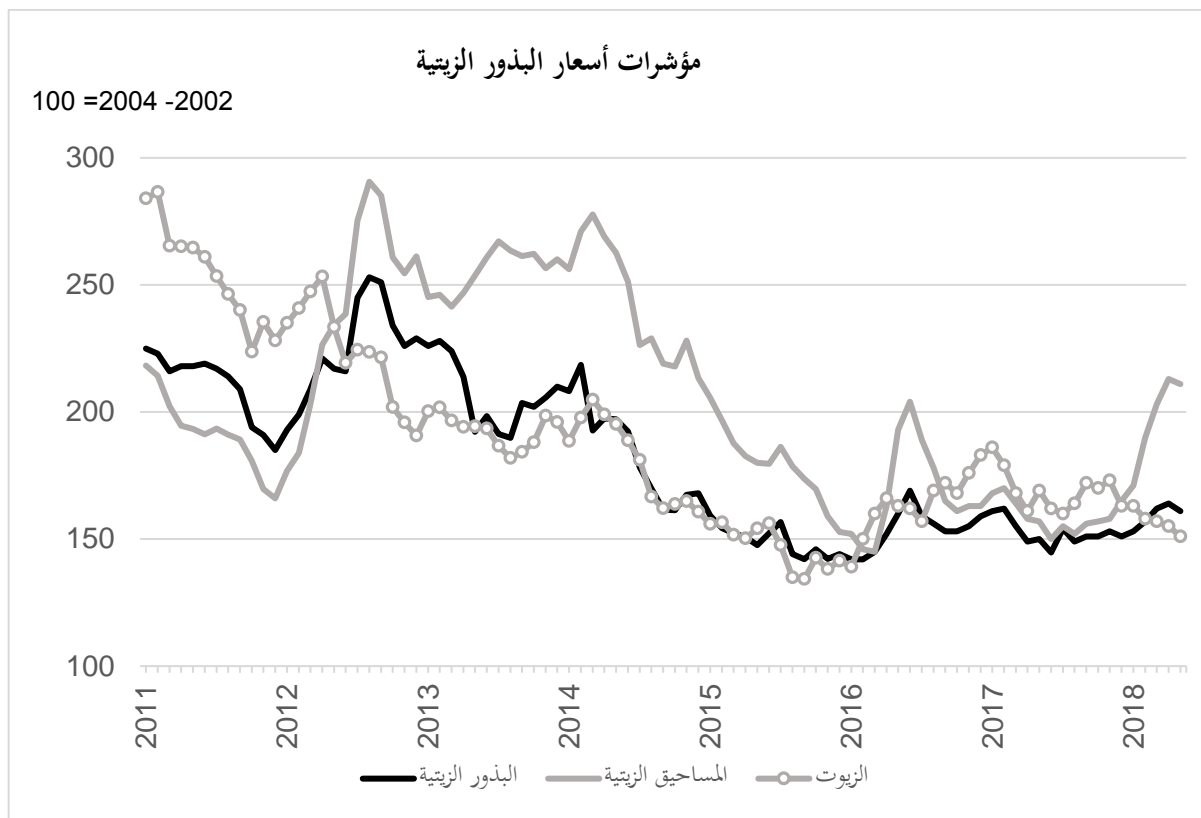
9- ارتفع الإنتاج الكلي للحبوب الخشنة ارتفاعًا حادًا خلال الموسمين السابقين إلى مستويات تتجاوز الاستهلاك العالمي بكثير، ما أدى إلى مزيد من تراكم المخزونات العالمية. وتوسع في عام 2016 إنتاج الذرة، وهي أهم الحبوب الخشنة، وذلك غالبًا بسبب زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، ثم توسع أكثر في عام 2017 بسبب تحقيق مكاسب في الإنتاج في الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا. كما ارتفع إنتاج الحبوب الخشنة الأخرى بشكل ملحوظ في عام 2016، لكنه انخفض إلى حدٍّ ما في موسم 2017-2018. وفي حين ظل نمو الاستخدام الكلي للحبوب الخشنة قريبًا من التوجه الطويل الأجل، تسارع نمو استخدام الأعلاف منذ موسم التسويق 2016-2017. وبالإضافة إلى كون الأسعار أيسر، عكس التوسع في استخدام الذرة للاستهلاك الحيواني أيضًا التغييرات السياسية في الصين الهادفة إلى خفض احتياطي الذرة الضخمة في البلاد. وعلى الرغم من ارتفاع الاستهلاك، وصلت المخزونات العالمية من الحبوب الخشنة إلى مستوى قياسي جديد في الموسمين 2016-2017 و 2017-2018. فتضخمت مخزونات الذرة على وجه الخصوص في أعقاب وفرة المحاصيل في الولايات المتحدة والعديد من بلدان نصف الكرة الجنوبي، التي عوضت السحوبات المتعاقبة في الصين. وانكشفت التجارة الدولية في الحبوب الخشنة بشكل طفيف في موسم 2016-2017 لكنها ارتدت لتحقق أكبر ارتفاع لها في موسم 2017-2018، غالبًا بسبب التوسع الحاد في إنتاج الذرة، الذي تعزز بتوفر كميات كبيرة للتصدير في أمريكا الجنوبية وارتفاع متطلبات الاستيراد في الاتحاد الأوروبي والعديد من بلدان آسيا. وبالنسبة لموسم 2018-2019 المقبل، يتوقع أن ينخفض الإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة انخفاضًا كبيرًا، وذلك أساسًا بسبب توقع انكماشات في أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة. وسيؤدي انخفاض الإنتاج إلى أول سحب حاد من المخزونات العالمية من الحبوب الخشنة منذ 2012-2013، وخاصة من الذرة، ما يشير إلى احتمال حدوث ضيق في التوازن بين العرض والطلب العالميين للحبوب الخشنة في موسم 2018-2019.

10- رغم بعض الاضطرابات الجوية في نصف الكرة الجنوبي، توسع إنتاج الأرز العالمي في عام 2016 لأول مرة خلال ثلاث سنوات فوصل رقمًا قياسيًّا. وقد سبّرت العودة إلى أحوال جوية أكثر طبيعية بعد تبدد ظاهرة النينو في منتصف عام 2016 زيادة الإنتاج، وخاصة في آسيا، حيث استفاد قطاع الأرز أيضًا من استمرار الدعم الحكومي القوي. وعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي من الأرز توسع مرة أخرى في عام 2017، إلا أن وتيرة النمو تباطأت، إذ أدت حالات الجفاف والفيضانات في آسيا وأفريقيا إلى جانب خفوت الأسعار إلى الحدّ من توسع مساحات زراعة الأرز. ومع تجاوز الناتج العالمي من الأرز الاستهلاك في كل من الموسمين 2016-2017 و 2017-2018، زادت المخزونات العالمية على مدى الموسمين. وتركز تراكم المخزونات في الصين، ما عوّض الانخفاضات المستمرة في البلدان الرئيسية المصدرة للأرز، وخاصة في تايلند التي بذلت حكومتها جهودًا لتصفية المخزونات العامة. وكانت أسعار الأرز الدولية في عام 2016

أضعف عمومًا، إذ قلّلت وفرة المحاصيل الطلب العالمي على الواردات. وارتفعت الأسعار مرة أخرى في عام 2017، مدعومة بمشتريات كبيرة من بلدان مثل بنغلاديش وسري لانكا. وأدى انتعاش الطلب على الواردات الآسيوية، مقرونًا بزيادة المشتريات من جميع المناطق الأخرى، إلى بلوغ التجارة العالمية في الأرز في عام 2017 أعلى مستوى لها على الإطلاق. ورغم أن التوقعات المبكرة لعام 2018 لا زالت أولية، إلا أنها تشير إلى استعادة نمو الإنتاج العالمي من الأرز الزخم إذ يحفز تحسّن آفاق الأسعار وحالات الطقس الأكثر طبيعية المزيد من الزراعة. وإذا ثبت ذلك، فستمكن الزيادة في الإنتاج توسعًا أكبر في الاستهلاك العالمي للأرز في موسم 2018-2019، وربما يؤدي ذلك إلى الموسم الثالث على التوالي للتراكم العالمي للأرز.

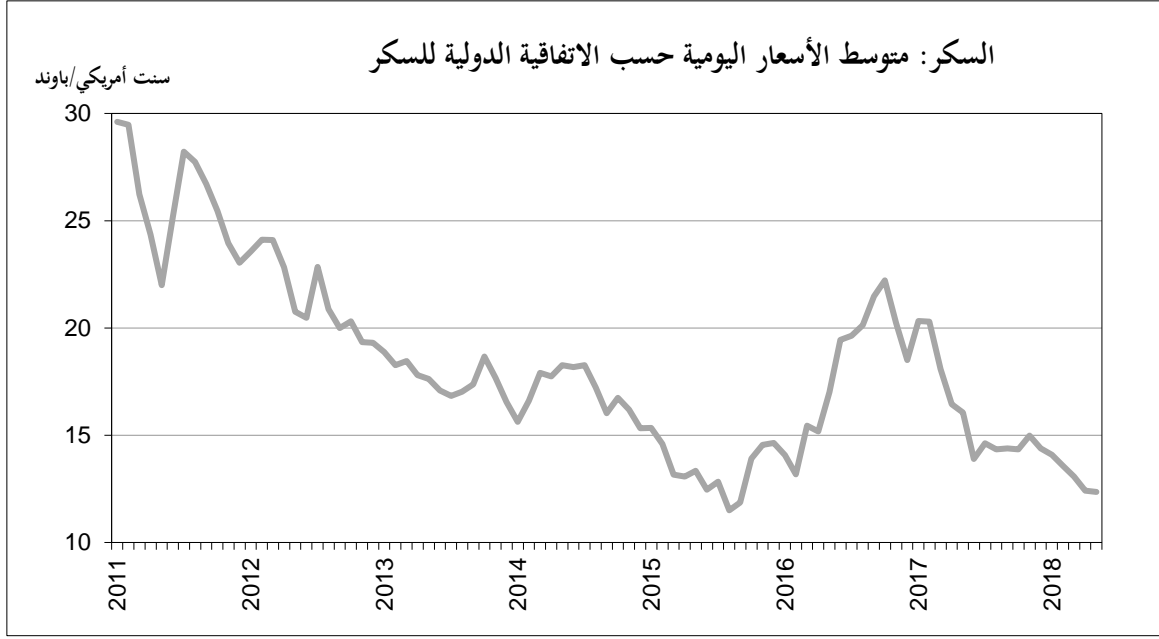
باء- البذور الزيتية والزيوت والمساحيق الزيتية

11- تراخت الحالة العالمية للعرض والطلب على البذور الزيتية والمساحيق الزيتية في موسم 2016-2017، بينما ظلّت ضيقة نسبيًا للزيوت النباتية. وتبعًا لذلك، خفتت قيم البذور الزيتية والمساحيق الزيتية، في حين حافظت عروض أسعار الزيوت/الدهون على قوتها. وتزامنت وفرة محاصيل فول الصويا في البرازيل والولايات المتحدة مع نمو معتدل في الاستهلاك العالمي، ما دفع إلى بلوغ المخزونات العالمية للبذور الزيتية مستويات عالية غير مسبوق، أما في قطاع المساحيق الزيتية، فقد ارتفعت الإمدادات العالمية من مسحوق الصويا بقوة، ما أدى، بالإضافة إلى كون أسعار الحبوب العلفية تنافسية، إلى خفض الأسعار العالمية للمساحيق. ومن ناحية أخرى، في سوق الزيوت النباتية، أدى انتعاش محدود في إنتاج زيت النخيل، مقرون بصادرات كبيرة، إلى تأخير تجديد المخزونات في البلدان المنتجة الرئيسية. وفي موسم 2017-2018، كان من المتوقع أن يطغى انخفاض حاد في إنتاج فول الصويا في الأرجنتين (بسبب حالات الطقس الجاف والحر المديدة المعزوة إلى ظاهرة النينا) على توقعات البذور الزيتية والمساحيق الزيتية على الصعيد العالمي. وقد أدى التراجع في المورد الرئيسي لمنتجات فول الصويا في العالم، لا سيما مسحوق فول الصويا، إلى حدوث تحولات في عمليات السحق والتجارة العالمية دفعت الأسعار العالمية للبذور الزيتية والمساحيق الزيتية العالمية إلى الأعلى - فارتفعت قيم المساحيق الزيتية إلى مستويات لم تشهدها منذ ثلاث سنوات. ومنذ مارس/آذار 2018، أضاف الخلاف بين الولايات المتحدة والصين حول مستقبل علاقتهما التجارية إلى زيادة كبيرة في عدم اليقين في أسواق البذور الزيتية والمساحيق الزيتية. وفي هذه الأثناء، أدى توقع فوائض في إنتاج زيت النخيل وبلوغ المخزونات حدودًا مرهقة في ماليزيا وإندونيسيا، إلى جانب ارتفاع معدلات عمليات سحق الصويا في الأمريكتين وغيرها من الأماكن، إلى انخفاض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية في مايو/أيار 2018 إلى أدنى مستوى له طيلة عامين.



جيم - السكر

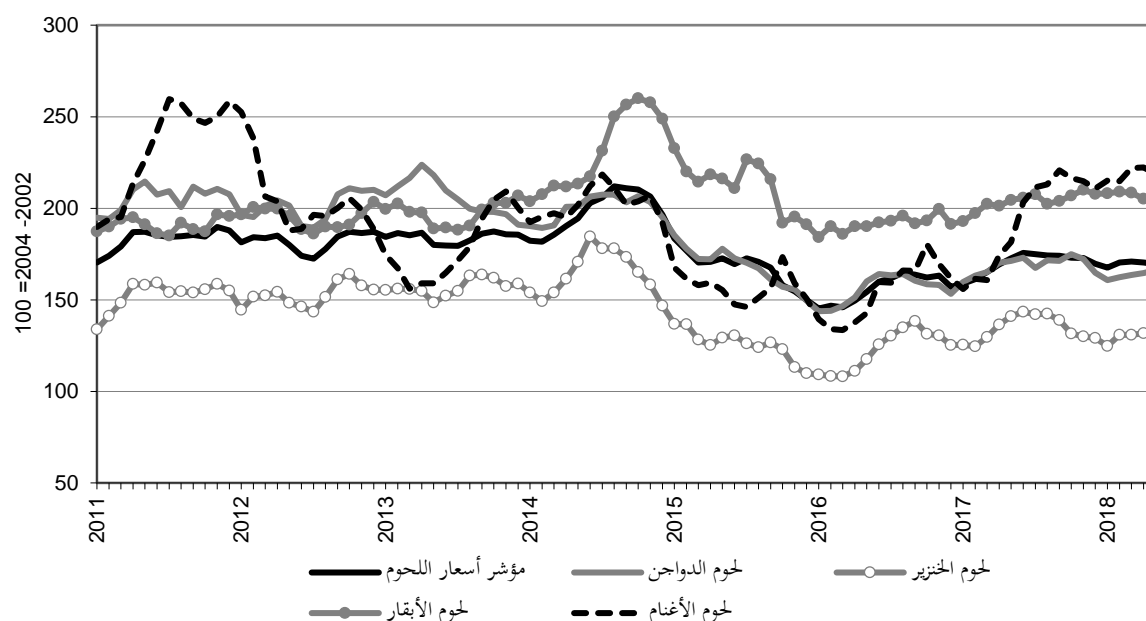
12- في 2017-2018، يتوقع أن يتجاوز الإنتاج العالمي من السكر الاستهلاك العالمي، مع احتمال أن يصل الفائض أعلى مستوى له حتى ذلك الحين. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار السكر الدولية، مقاسة بأسعار السكر الخام اليومية طبقاً للاتفاقية الدولية للسكر، انخفاضاً كبيراً خلال الربع الأول من عام 2018، مما يؤكد الانزلاق المطرد الذي ميز هذا السوق منذ منتصف 2017. وفاقمت الانخفاض في قيم السكر التدابير السياساتية الرامية إلى كبح الواردات أو تعزيز الصادرات، فضلاً عن قوة الدولار الأمريكي، ولا سيما مقابل العملة البرازيلية. ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يدعم ارتفاع أسعار النفط الخام الدولية عروض أسعار السكر بتشجيع تحويل كميات أكبر من المحاصيل إلى إنتاج الإيثانول. ويتوقع أن تعزز الإمدادات المحلية الكافية في البلدان المستوردة التقليدية انكماش تجارة السكر العالمية في 2017-2018. ومن بين التطورات الرئيسية الحديثة العهد عودة الاتحاد الأوروبي ليكون واحدًا من المصدرين الرئيسيين الأربعة، بعد إزالة نظام حصص السكر الذي تبناه الاتحاد مدة طويلة. ويتوقع أن ينمو الاستهلاك العالمي للسكر في 2017-2018 تماشيًا مع اتجاهه الطويل المدى، ما يعكس زيادات في العديد من البلدان النامية يدعمها انخفاض أسعار السكر المحلية وارتفاع المدخيل. غير أن نمو الاستهلاك يتوقف على أثر ضريبة السكر على المشروبات المحلاة بالسكر التي فرضت في عدة بلدان متقدمة ونامية.



دال- اللحوم

13- توسع إنتاج اللحوم في العالم في عامي 2016 و2017 بمقدار 1 في المائة فقط، متأثراً تأثراً كبيراً بانكماش في الصين خنق النمو العالمي. وعلى مدى هذه الفترة، كانت المساهمة الأكبر في التوسع الكلي للحوم الدواجن ولحوم الأبقار، وبشكل هامشي، لحوم الأغنام، أما إنتاج لحوم الخنازير فقد انخفض في عام 2016، ولم يتعاف إلا باعتدال في عام 2017. وعلى مدى العامين الماضيين، سببت أمراض الماشية قللاً خاصاً، فشجعت ذبح الماشية في البلدان المتضررة وقيام المستوردين بتكثيف الحواجز غير الجمركية. مع ذلك، اتسعت تجارة اللحوم العالمية بقوة في 2016، مدعومةً بزيادة حادة في الواردات الصينية، ولا سيما من لحوم الخنزير. وكان نمو التجارة أضعف في عام 2017، إذ قلله انخفاض مشتريات الصين والمملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي. ويتوقع أن يزداد إنتاج اللحوم العالمية في عام 2018 بنسبة 1.7 في المائة، وذلك أسرع معدل منذ عام 2014، مدعوماً بوفرة إمدادات الأعلاف وبطلب استهلاكي نشط. ومن المتوقع أن تسهم في التوسع كافة فئات اللحوم الرئيسية، وفي المقام الأول لحوم الخنزير والدواجن. ويتوقع أن تنمو تجارة اللحوم العالمية في عام 2018، ولكن بقوة أقل مما في السنتين السابقتين، إذ يتوقع أن يجد عدد من مستوردي اللحوم الرئيسيين من مشترياتهم. وسيترافق فقدان الزخم التجاري مع تكثيف الحواجز غير التعريفية التي يمكن أن تؤثر سلباً على مبيعات بعض كبار مصدري اللحوم، وخاصة البرازيل.

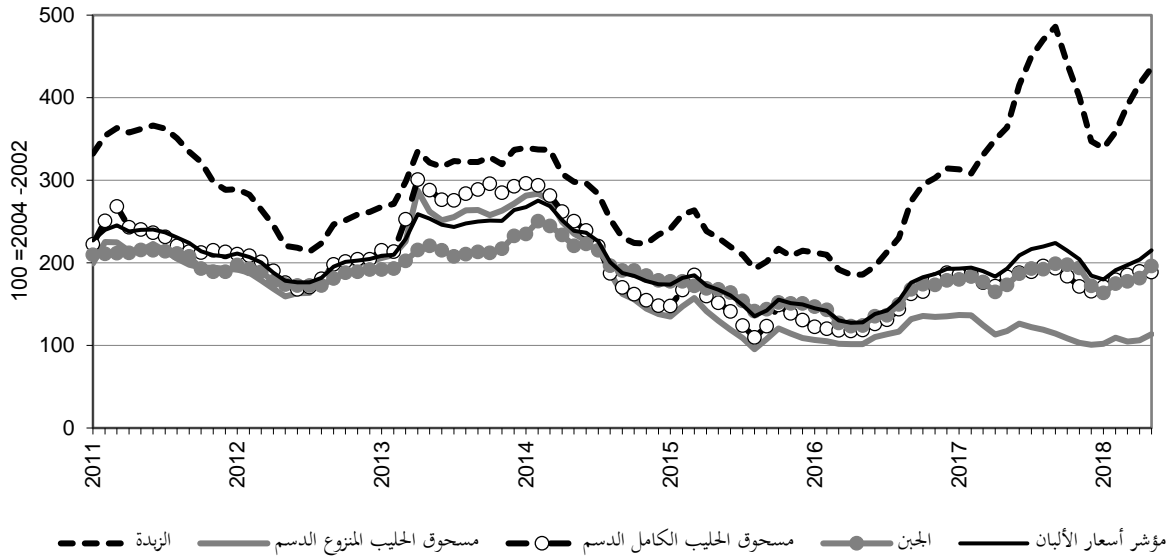
مؤشرات أسعار اللحوم



هاء- منتجات الألبان

14- بعد سنوات من النمو المتواصل، ركز الإنتاج العالمي من الألبان في عام 2016، لكنه انتعش في عام 2017، مدعوماً بتعافٍ في البرازيل وباكستان وبتوسع كبير في الهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ولم تتغير التجارة العالمية في منتجات الألبان إلا طفيفاً في عام 2016، مقيدة بضيق الإمدادات في الاتحاد الأوروبي وأوسيانيا. وفي عام 2017، استعادت الصادرات العالمية زخمها، مسنودة بصعود في شحنات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا والمكسيك، بينما كان النمو المستأنف في الواردات العالمية مدفوعاً أساساً بالصين والجزائر والمكسيك واليابان. وتوقعات الإنتاج العالمي من الحليب في عام 2018 إيجابية، إذ يتوقع أن يصل النمو إلى 2.0 في المائة، وهو أعلى مستوى منذ عام 2014، في ظل احتمال تحقيق مكاسب كبيرة في الهند والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين. ويتوقع أيضاً أن تتوسع تجارة منتجات الألبان في عام 2018، مسنودة بارتفاع الواردات إلى الصين والجزائر والمكسيك وفييت نام، ومن جانب المصدرين من خلال تعافي الشحنات من الأرجنتين وأستراليا ونيوزيلندا، إلى جانب زيادة المبيعات من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وعلى أساس سنوي، ضعفت أسعار منتجات الألبان في عام 2016، بسبب ضغط عروض الأسعار الأقل لمسحوق الحليب الخالي من الدسم ومسحوق الحليب الكامل والجبن. غير أن الأسعار ارتفعت في عام 2017 بأكثر من 30 في المائة، ما أثر على كافة منتجات الألبان وعكس النقص في التوفر للتجارة في البلدان المصدرة الرئيسية.

مؤشرات أسعار الألبان



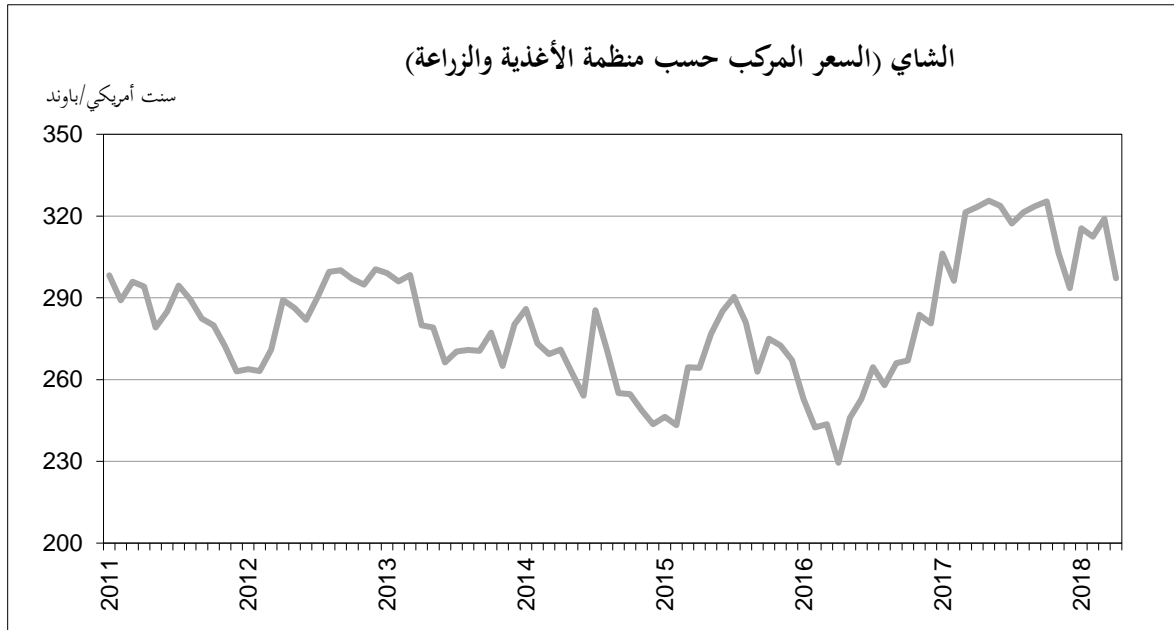
ثالثاً - المواد الخام ومنتجات البستنة والمنتجات الاستوائية

15- يساهم إنتاج وتصدير المواد الخام ومنتجات البستنة والمنتجات الاستوائية إسهامًا كبيرًا في اقتصادات العديد من البلدان الناشئة والنامية، ولا سيما أقل البلدان نموًا، باعتباره مصدرًا رئيسيًا لكسب العيش والعمالة والإيرادات للملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة في الريف، كما أنهما يساهمان في ضمان الأمن الغذائي بتوفير ما يلزم من عائدات النقد الأجنبي التي تساعد على تغطية فواتير الواردات الغذائية على المستوى الوطني لبعض الدول الأفقر وتلك المستوردة الصافية للأغذية.

ألف- الشاي

16- في عام 2016، انخفض مؤشر أسعار الشاي الذي تعدّه منظمة الأغذية والزراعة، وهو يتشكل من المتوسط المرجح لأسعار الشاي الأسود الذي يشمل الشاي المعدّ بطريقة الطحن والقطع ولف الأوراق والشاي التقليدي، بنسبة 4.4 في المائة ليصل إلى ما معدله 2.57 دولارا أمريكيا للكيلوغرام، قبل أن يرتفع بنسبة 22.6 في المائة في عام 2017 إلى مستوى قياسي مرتفع بلغ 3.15 دولارا أمريكيا لكل كيلوغرام. وقد ارتفعت بجدّة أسعار كل من الشاي التقليدي والشاي المعدّ بطريقة الطحن والقطع ولف الأوراق في المزادات الرئيسية الأربعة: كالكوتا وكوشين وكولومبو ومومباسا. واستمرت قوة السوق في عام 2018، إذ وصلت أسعار الشاي إلى معدل شهري يبلغ 3.11 دولار للكيلوغرام بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان، مدعومة بالطلب القوي من الاقتصاديات الناشئة والنامية وبوجود قيود على العرض في كينيا وسري لانكا. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الشاي في العالم (الأسود والأخضر والفوري وغيرها) قد وصل إلى 5.95 مليون طن في عام 2017، أي بزيادة قدرها 3.9 في المائة عن العام السابق. وقد استمر التوسع من خلال مكاسب في الهند (8.6 في المائة) والصين (5.0 في المائة) وبنغلاديش (6.0 في المائة). وعلى النقيض من ذلك، واجهت

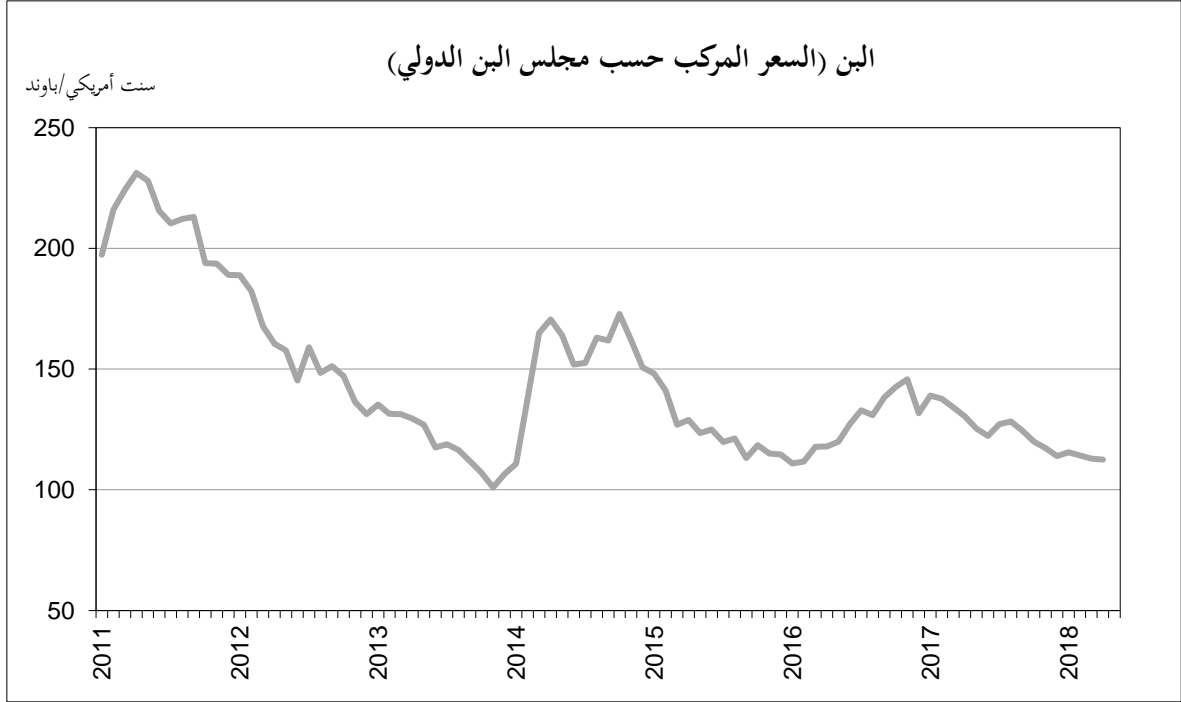
كينيا، وهي أكبر مصدر للشاي، انخفضًا في الإنتاج بنسبة 4 في المائة، في أعقاب جفاف طويل الأمد أضر بالمحاصيل. وارتفعت صادرات الشاي العالمية بنسبة 1.4 في المائة لتصل إلى 1.76 مليون طن في عام 2017، مدعومة بواردات أكبر، خاصة إلى الصين وأقطار الشرق الأدنى. وكانت الزيادة في الحجم العالمي للصادرات عام 2017 مدفوعة أساسًا من الصين وسري لانكا والهند. وبالفعل، أدت القيود على العرض، في أعقاب محصول عام 2017 الضعيف، إلى تقييد الصادرات من كينيا، التي انخفضت بنسبة 5 في المائة تقريبًا، وإن ظل البلد أهم مصدر لتجارة الشاي.



باء - البن

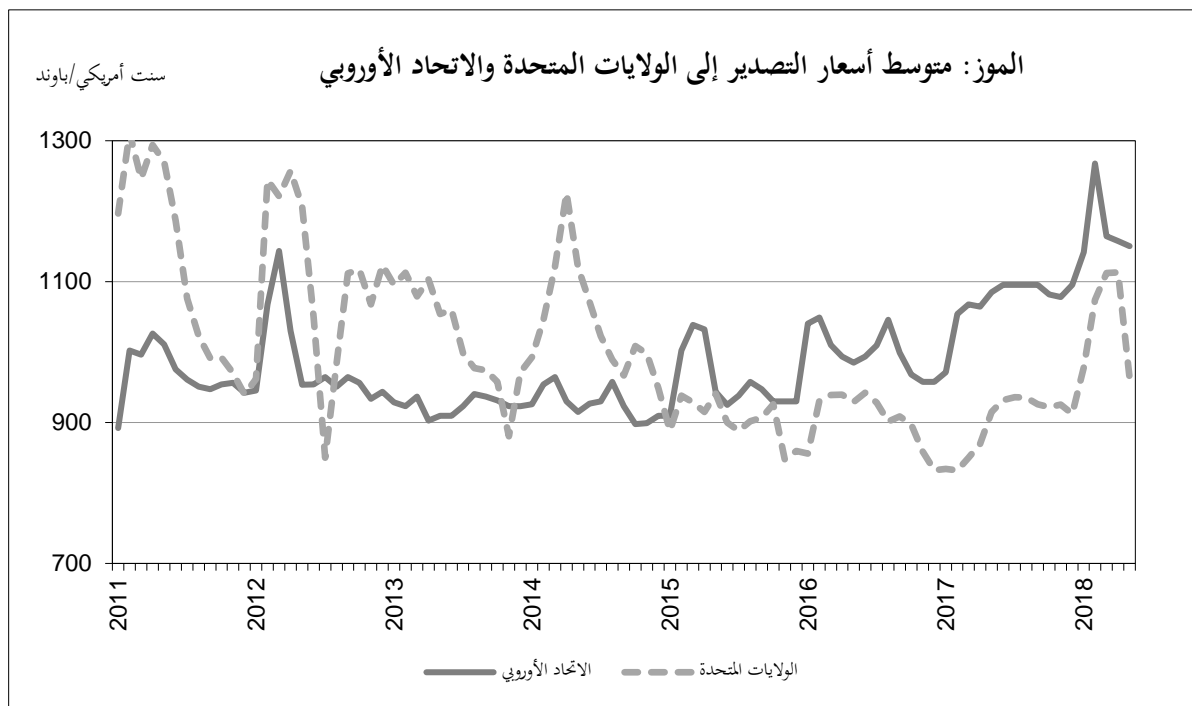
17- منذ أن بلغت ذروتها الشهرية بواقع 145.6 سنت أمريكي للباوند الواحد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تذبذبت أسعار البن العالمية حول اتجاه تنازلي لتبلغ 112.56 سنت أمريكي للباوند الواحد في أبريل/نيسان 2018. وعكس الانخفاض وجود وفرة للتصدير في البلدان المنتجة الرئيسية، وخاصة البرازيل وفييت نام، تزامنت مع ركود طلبات الاستيراد في الأسواق التقليدية، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتفع إنتاج البن على مدى السنوات الثلاث الماضية، وخاصة في أمريكا الوسطى (بقيادة المكسيك) وأفريقيا، وإلى حد أقل في أمريكا الجنوبية. وعلى الرغم من أن نمو استهلاك البن في العالم على مدى السنوات الثلاث الماضية اتسم بالمتانة، إلا أنه لم يكن كافيًا لعكس اتجاه الانخفاض في عروض الأسعار العالمية. ويمثل استمرار انخفاض الأسعار تحديًا كبيرًا لسبل عيش صغار مزارعي البن، خاصة في سياق تغير المناخ وانخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج¹.

¹ تستند مذكرة سوق البن على المعلومات المقدمة من منظمة البن الدولية



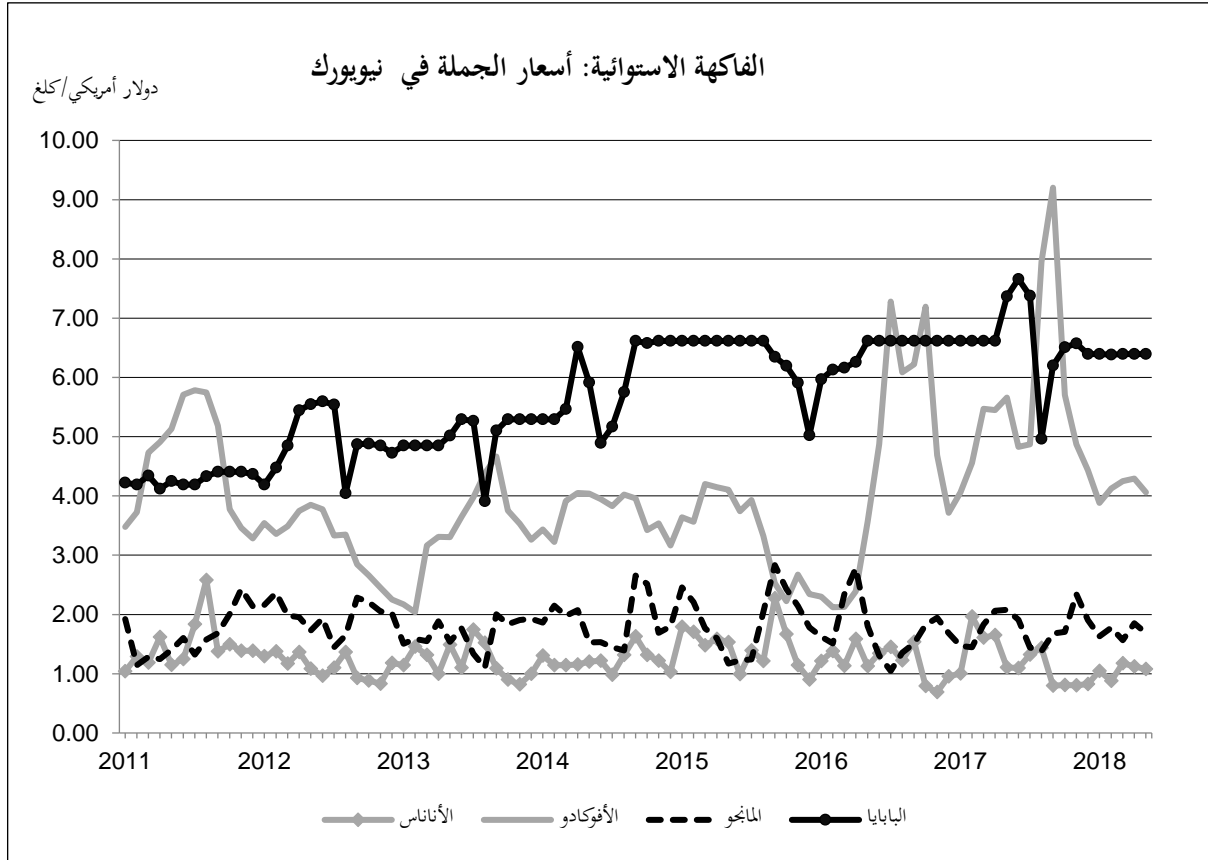
جيم - الموز

18- انخفض الإنتاج العالمي من الموز في عام 2016، في أعقاب الانكماشات ذات الصلة بالطقس في عدد من أكبر البلدان المنتجة. وقد توسعت التجارة بنسبة 2.3 في المائة و5.4 في المائة في عام 2016 و عام 2017 على التوالي. وارتفعت بقوة في عام 2017 الصادرات من البلدان الموردة الرئيسية في أمريكا اللاتينية، وهي إكوادور وكوستاريكا وغواتيمالا وكولومبيا. وكان نمو الصادرات أخف في آسيا، بسبب تضافر الظروف الجوية السيئة والأمراض النباتية والاضطرابات الأهلية. واستمر الطلب القوي في مناطق الاستيراد الرئيسية، وهي أوروبا والولايات المتحدة، في دعم نمو التجارة. ففي أوروبا الغربية والولايات المتحدة، استمر في التوسع الطلب على الموز المتميز - العضوي وموز "التجارة العادلة" وما يسمى "الموز الطفل". وفي عام 2017، أدى نقص الإمدادات الناجم عن الطقس خلال مواسم ذروة الطلب إلى اختلال متكرر في ما بين العرض والطلب، ما تسبب بزيادات ملحوظة في أسعار الواردات، وخاصة في الولايات المتحدة. ولا تزال صدمات الإمدادات المتعلقة بالطقس والأمراض سبباً رئيسياً للقلق، خاصة للمصدرين الأصغر حجماً. وقد أدت سلسلة العواصف الاستوائية التي ضربت منطقة البحر الكاريبي في خريف عام 2017 إلى انخفاض الشحنات من المنطقة بنسبة 67 في المائة.



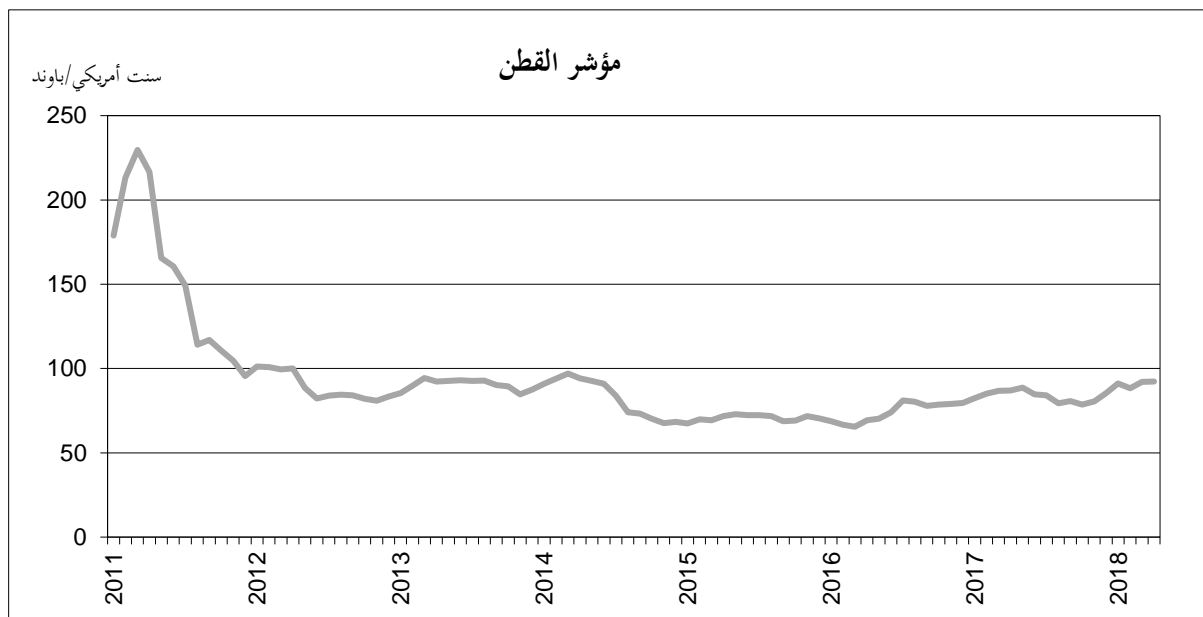
دال - الفاكهة الاستوائية

19- استمر الإنتاج العالمي من الفاكهة الاستوائية في الارتفاع في عامي 2016 و2017، مدعومًا بطلب محلي قوي في العديد من البلدان الرئيسية المنتجة. ففي عام 2017، نما الإنتاج العالمي من أربعة أنواع من الفاكهة الاستوائية الرئيسية (المانجو والأناناس والبابايا والأفوكادو) بما يقرب من 2 في المائة إلى ما يقدر بنحو 93 مليون طن، شكلت المانجو حوالي نصفها، في حين حقق إنتاج الفاكهة الاستوائية الأقل أهمية ما يقدر بنحو 24 مليون طن. وفي عام 2017، نمت الصادرات العالمية من الفاكهة الاستوائية الرئيسية بما يقدر بنحو 5 في المائة إلى 7.2 مليون طن تقدر قيمتها بحوالي 10 مليار دولار أمريكي. وما زال الطلب المتزايد في البلدان المتقدمة، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهما الكتلتان الرئيسيتان المستوردتان، المحرك الرئيسي للتجارة العالمية. غير أن نمو الدخل والنمو السكاني يعززان أيضًا الطلب على الفاكهة الاستوائية من الاقتصادات الناشئة، ولا سيما الهند والصين. وكانت أسعار الفاكهة الاستوائية تستجيب بشكل خاص لتقلبات العرض والطلب الموسمية وتلك المرتبطة بالطقس. وقد وصلت أسعار الجملة للأفوكادو في الولايات المتحدة ذروة بلغت 9.20 دولار أمريكي/كغ في سبتمبر/أيلول 2017 في خضم تصاعد الطلب وانخفاض الشحنات من المكسيك، وهي أكبر مورد للولايات المتحدة. وبالمثل، شهدت أسعار الأناناس بعض الزيادات الكبيرة بسبب نقص العرض المرتبط بالطقس، فبلغت ذروتها عند 1.97 دولار/كغ في سوق نيويورك للتجارة بالجملة في فبراير/شباط 2017.



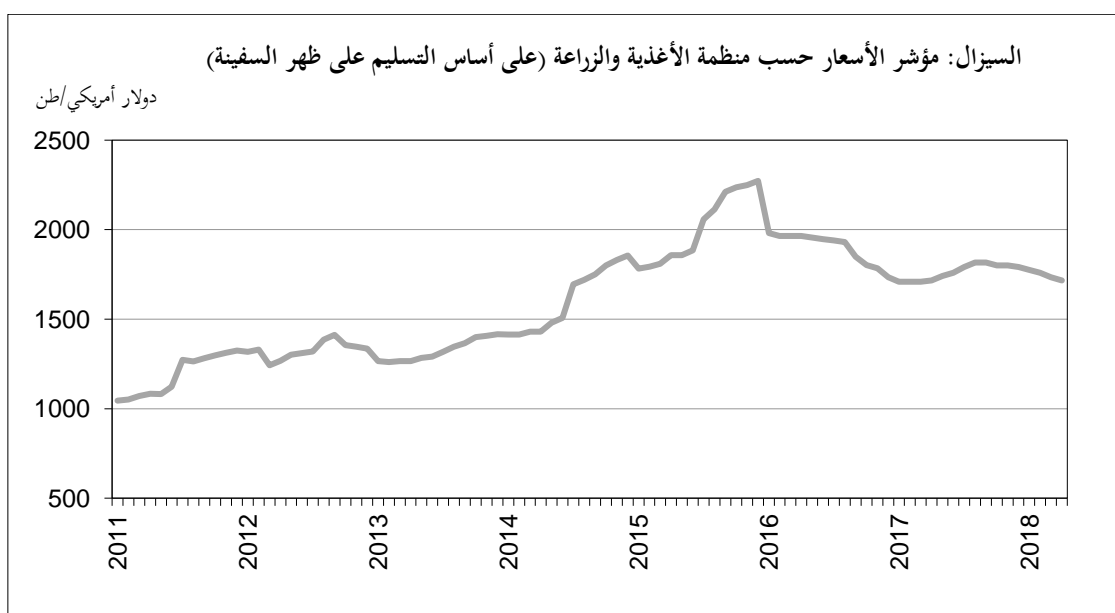
هاء- القطن

20- بعد انخفاض كبير في الفترة 2014-2015، بدأت أسعار القطن الدولية في الانتعاش في الفترة 2016-2017. ويتوقع أن يستمر التصاعد في 2017-2018، في ظل آفاق طلب قوي على القطن الخام يدعمه نمو اقتصادي عالمي متين وانخفاض الاستهلاك العالمي للبوليستر. ويتوقع أن يتوسع الاستخدام العالمي للقطن بنسبة 2.9 في المائة في الفترة 2017-2018، مع ارتفاع استهلاك المعامل في الصين، وهي أكبر دولة لغزل القطن الخام في العالم. وقد وصلت مخزونات القطن في الصين إلى مستوى قياسي في 2014-2015، بعد قرار الحكومة شراءه لدعم المنتجين. ومنذ ذلك، توقفت هذه السياسة لصالح إطلاق بطيء ومُدار للمخزونات. ويتوقع أيضًا توسع كبير في استخدام معامل القطن في فيت نام وبنغلاديش وتركيا، بينما يظل استخدامه مستقرًا نسبيًا في الهند وباكستان. ويتوقع أن يزداد إنتاج القطن العالمي بنسبة 11.1 في المائة في 2017/2018، مدعومًا بتوسع المساحات المزروعة وتحسينات في العائد. وينتظر حدوث مكاسب في الهند، وهي أكبر منتج للقطن، والصين والولايات المتحدة. ومن المتوقع أن ترتفع مخزونات القطن العالمية في 2017/2018، وأن تظل الصين محتفظة بحصة كبيرة من هذه المخزونات. وعلى نحو شبيه، يتوقع أن ترتفع التجارة العالمية في القطن، مدفوعة أساسًا بطلب نشط من البلدان التي تستورد القطن الخام لتجهيزه منسوجات ومنتجات ملابس.



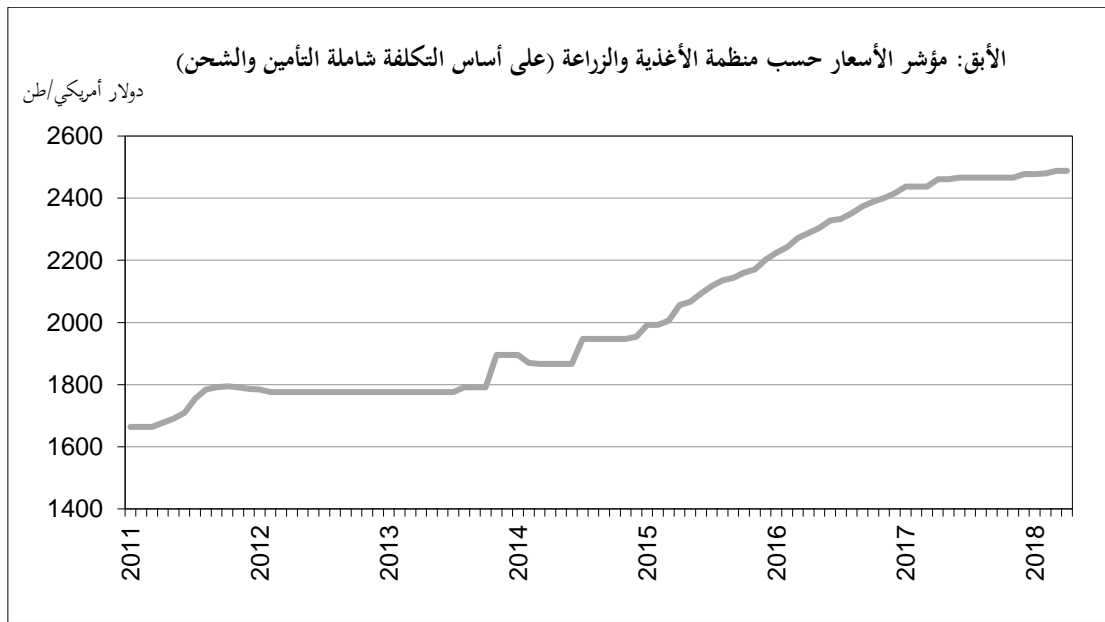
واو- السيزال

21- في أعقاب مكاسب ثابتة في عامي 2014 و2015، هبطت الأسعار العالمية للسيزال (وهي ألياف يحصل عليها من نبتة الأغاف (الصبّار الأمريكي) خلال معظم عام 2016، ما أدى إلى انخفاض المتوسط السنوي بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2015. واستمر ضعف الأسعار في عام 2017، فنجم عن ذلك انخفاض بنسبة 7 في المائة أخرى في المتوسط السنوي. وتزامن هبوط الأسعار لعام 2016 مع انكماش التجارة العالمية في ذلك العام، عندما انخفضت صادرات ألياف السيزال بنسبة 7 في المائة إلى 77 ألف طن، وصادرات منتجات السيزال بنسبة 9 في المائة إلى 61 ألف طن. وقد انخفضت خلال السنوات الثلاث الماضية في كل من المناطق المتقدمة والنامية الواردات من ألياف السيزال الخام، التي يحركها أساسًا الطلب الصناعي على إنتاج مواد البناء المركبة.



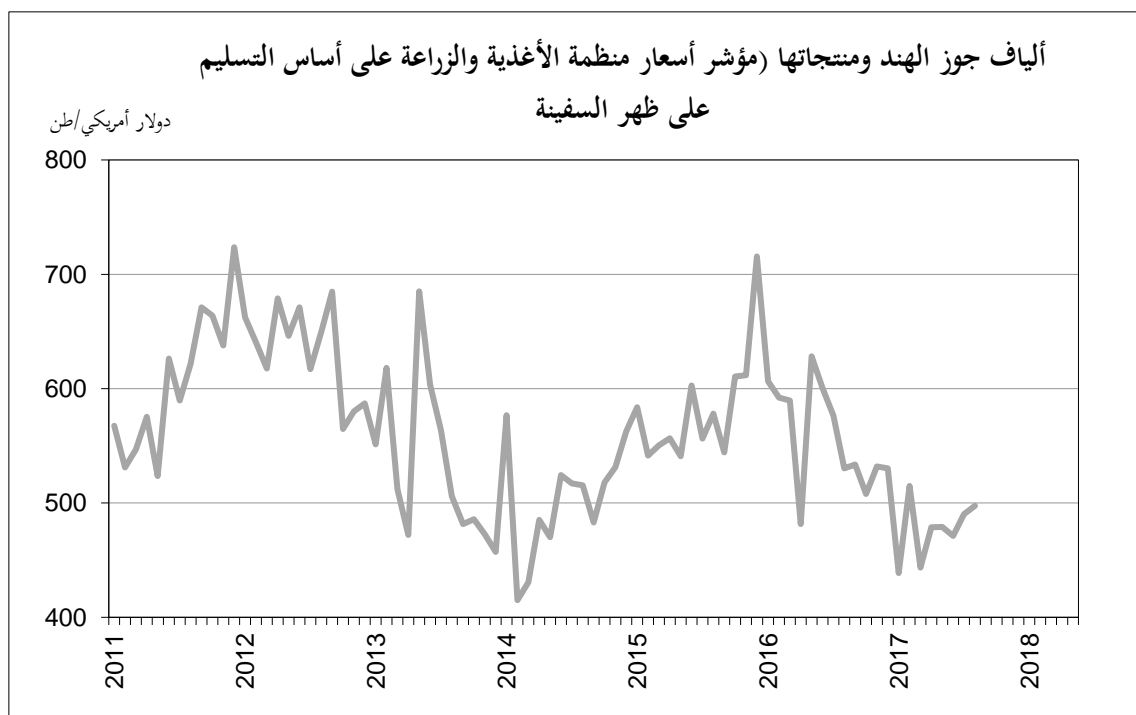
زاي- الأبق

22- منذ منتصف عام 2014، ارتفعت الأسعار الدولية (على أساس التكلفة شاملة التأمين والشحن) للأبق، وهي ألياف ذات جودة عالية تستخرج من أنواع معينة من أشجار الموز، مدعومة بطلب متزايد على إنتاج مرشحات البن وأكياس الشاي، لا سيما في الاتحاد الأوروبي. واستمر في عامي 2017 و2018 الاتجاه التصاعدي، وإن بشكل أقل حدة. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2018، بلغ متوسط الأسعار 2 483 دولارا أمريكيا للطن الواحد، أي بزيادة قدرها 1.6 في المائة بالمقارنة مع الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان 2017. وبالإضافة إلى مرشحات البن وأكياس الشاي، يتوقع أن تحفز نمو السوق زيادة استخدام الأبق في الصناعات التي تنتج اللب الخشبي والورق والحبال والأنسجة والألياف المستخدمة في الحرف، وما إلى ذلك.



حاء- ألياف جوز الهند

23- في عام 2016، تعرضت الأسعار الدولية للألياف الطبيعية المستخرجة من قشور جوز الهند لتذبذبات واسعة حول اتجاه هبوطي أدت إلى انخفاض متوسط السعر السنوي بنسبة 4 في المائة ليصل إلى 559 دولار أمريكي للطن الواحد. وظلت الأسعار ضعيفة ومتقلبة في عام 2017. وبلغ متوسطها في الأشهر الثمانية الأولى من العام 477 دولارا أمريكيا للطن، أي أقل بنسبة 17 في المائة بالمقارنة مع الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أغسطس/آب 2016. وفي عام 2016، عكس ضعف الأسعار التوفر الكبير المتاح للتصدير عقب إنتاج قياسي في الهند وبنغلاديش. ونمت أحجام التصدير بنسبة 10 في المائة في عام 2016، إلى ما يقرب من ضعف مستواها في عام 2011، في حين ظلت صادرات مصنوعات هذه الألياف صغيرة. وقد دعمت زيادة واردات ألياف جوز الهند إلى الدول المتقدمة والصين توسع التجارة في عام 2016. وفي حين شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة الطلب على أغذية الأرضيات والحصائر وتُسج التكبسية الأرضية المصنوعة من ألياف جوز الهند، يتوقع أن تكون تُسج التكبسية الأرضية وأصناف اللباب عناصر رئيسية في دعم نمو استخدام ألياف جوز الهند في السنوات القادمة.



كاف-الجوت

24- وصلت أسعار الجوت الدولية مستوى قياسيًّا في آذار/مارس 2016، إذ استمر الطلب العالمي يفوق العرض. لكنها تراجعت بعد ذلك، إذ ثبتت زيادة الإنتاج العالمي من ألياف الجوت بنسبة 25 في المائة في 2016-2017، لتصل في سبتمبر/أيلول 2017 أدنى مستوى لها في 36 شهرًا. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت الأسعار مرة أخرى، ما يعكس الطلب القوي على الألياف العالية الجودة مقترنًا بانخفاض توفرها في كل من الهند وبنغلاديش في أعقاب أحوال جوية غير مواتية. وفي عام 2016، ارتفعت الواردات العالمية من الجوت الخام بنسبة 11 في المائة، وكانت باكستان ونيبال على رأس البلدان المستوردة. وعلى عكس الجوت الخام، انخفضت الواردات العالمية من السلع الجوتية في عام 2016 للمرة الأولى منذ عام 2011، ويعكس ذلك بشكل رئيسي انخفاض التسليمات إلى الهند بعد قيامها بإدخال رسوم لمكافحة الإغراق ضد بنغلاديش. كما انخفضت الشحنات إلى الشرق الأدنى. ومع أن شحنات منتجات الجوت من بنغلاديش لا تزال تمثل أكثر من 80 في المائة من الصادرات العالمية للجوت الخام والسلع الجوتية على حد سواء إلا أنها تقلصت في عام 2016 بفعل قيام الهند بفرض رسوم عليها. أما الهند، وهي ثاني أكبر مصدر للسلع الجوتية على الرغم من الطلب المحلي الضخم عليها، فقد شهدت صادراتها من ألياف ومنتجات الجوت انخفاضًا بنسبة 35 في المائة و2 في المائة على التوالي في 2016-2017. ويتوقع أن تشهد صادرات الهند مزيدًا من الانخفاض، إذ أن توسيع الفرض الإلزامي لتعليب السلع الزراعية (مثل الحبوب الغذائية والبن والسكر) في البلاد باستخدام أكياس الجوت يكبح توفر الجوت المتاح للتصدير. ومع أن أحجام صادرات منتجات الجوت من مصر والسلفادور صغيرة، إلا أنها زادت في الفترة 2016-2017، فتأكد بذلك موقع البلدين كموردين دوليين منتظمين. كذلك ارتفعت الشحنات من الصين وباكستان. وسيؤثر التنوع الجاري للمنتجات والدعم السياسي في كل من الهند وبنغلاديش بقوة على إنتاج الجوت وتجارته وأسعاره في عام 2018.

